



مجلس النواب الأردني

مجلس النواب

الدورة العادية الخامسة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الاستثنائية الثانية

المعقودة يوم الاربعاء ١٨ رجب ١٣٩٢ هـ الموافق ٢٨ آب ١٩٧٢ م.

الجلد (١٧)

العدد (١٥)

جَدْوَلُ الْأَعْمَالِ

صفحة

١٤٨٤

(موافقة)

١٤٨٥

١٤٨٥

١٤٨٥

(موافقة)

١ - طلب اجازة مقدم من النائب المحترم السيد رزق البطانة

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة اضافة بعض القوانين لأبحاث الدورة الاستثنائية الحالية

٣ - الاجازات والاعتذارات

هكذا هو الأصل

صفحة

- ٤ - مقررات اللجنة القانونية : ١٤٨٦
- أ - قرار رقم (٣٣) المؤرخ في ١٩٧٢/٨/٩ بشأن : ١٤٨٦
- ١ - مشروع قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧٢ (موافقة كما ورد من الأعيان / للأعيان) ١٤٨٦
- ٢ - مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية . (موافقة كما ورد من الحكومة / للأعيان) ١٤٩٤
- ٣ - مشروع القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٢ ١٤٩٦
- ٤ - مشروع قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٧٢ (موافقة مع تعديل للأعيان) ١٤٩٨
- ب - قرار رقم (٣٤) المؤرخ في ١٩٧٢/٦/٩ بشأن مشروع قانون الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٢ : ١٥٠٨
- ٥ - قراءة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة والموزعة على الاعضاء والنظر في احالتها الى اللجان المختصة : ١٥٢١
- أ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٠٧١٥) المتضمن تقديم مشروع القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٢ . ١٥٢١
- ب - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٠٩٣١) المتضمن تقديم مشروع القانون المعدل لقانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات لسنة ١٩٧٢ . (احيلا للجنة القانونية) ١٥٢٢
- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم تعين) ١٥٢٣

٥ - ترحيب معالي رئيس المجلس بدولة رئيس الوزراء وزواره الكرام . ١٥٨٣

٥ - ترحيب معالي رئيس الوزراء بكلمة الترحيب التي القاهها معالي رئيس المجلس . ١٥٨٣

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبمصاب قانوني في الساعة ١١ صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٢/٨/٢٨ برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الأمة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معتذرا : السادة عاكف الفايز ، امين مجج ، مصباح الكاظمي ، ادوارد خميس ، موسى عابده ، رمضان حجه ، صدقي الجعبري ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، صالح الضامن ، حفطي ملحيس ، محمد سعيد اليونس ، شريف القبيج ، عيسى عقل .

وحضر من الحكومة:

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : دولة السيد احمد اللوزي ،

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية : معالي السيد احمد الطراونه .

وزير الخارجية : معالي السيد صلاح ابو زيد .

وزير دولة : معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير الزراعة : معالي السيد خالد الخاج حسن .

وزير الصحة : معالي الدكتور فريد البكشة .

وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية : معالي الدكتور اسحق الفرحان .

وزير العدلية : معالي السيد سالم مساعده .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : معالي السيد علي عناد خريس .

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الدكتور سعيد النابلسي .

وزير الاشغال العامة : معالي المهندس احمد الشوبكي .

وزير النقل : معالي السيد نديم الزرو .

افتتاح الجلسة:

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلان افتتاح الجلسة .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس

يلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

تصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من

تلاوته .

محضر الجلسة

٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية باضافة بعض القوانين لاعمال الدورة الاستثنائية الحالية .

السيد الرئيس

تلى الارادة الملكية السامية باضافة قوانين لاجتات الدورة الاستثنائية الحالية .

السيد الامين العام

الرقم ١١٣٥/٣/١٠/٢٧

التاريخ ١٩٧٢/٨/٢٤

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بصورة عن الارادة الملكية السامية المتضمنة اضافة قوانين الى الارادة الملكية السامية الصادرة بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ التي دعي مجلس الامة في دورة - استثنائية من اجل اقرارها .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

« وهنا وقف جميع من في القاعة »

عن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٨٢) من الدستور تأمر بما هو آت :-

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في الارادة

الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها .

١ - مشروع القانون المعدل لقانون ادارة القرى

٢ - مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٢ .

٣ - مشروع قانون معدل لقانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات لسنة ١٩٧٢ .

١٩٧٢/٨/١٠ الحسين بن طلال

وزير الداخلية رئيس الوزراء

احمد الطراونه احمد اللوزي

« وهنا جلس الجميع »

٣ - الاجازات والاعتذارات

السيد الرئيس

تلى الاجازات الواردة .

السيد الامين العام

(١)

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالنظر لاضطراري للسفر الى نيويورك

بسبب مرض ابنتي ووجودها في أحد المستشفيات

هناك ارجو التكرم بالموافقة على اجازتي لمدة شهر

اعتبارا من تاريخ ١٩٧٢/٨/٥

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٧٢/٨/٣

نائب اريه

رزق البطاينة

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على اجازته ؟

الجميع موافقون

السيد الرئيس

اتحجب بدولة الرئيس ووزرائه الكرام واتمنى

لهم التوفيق بالحكمة هذا البلد في ظل جلالة الملك المعظم

السيد الموران نائب الطفيله

باسم المجلس .

السيد الرئيس

باسم المجلس أم باسم من ؟ عندما اتكلم انا

اتكلم باسم المجلس .

السيد المفلح نائب عمان

والمجلس يؤيد هذا ولا داعي للثقة .

السيد الرئيس طيب

٤ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس

والآن ارجو من مقرر اللجنة القانونية السيد

سليمان القضاء التفضل الى المنصة لتلاوة مقررات

اللجنة القانونية .

السيد المقرر

(١)

قرار رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها

القانوني بتاريخ ١٩٧٢/٨/٩ برئاسة رئيس اللجنة

معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي

والعطوفة السادة : المقرر سليمان القضاء والاعضاء

بشاره غصيب ، سابي العكشه ، يعقوب معمر

وفضيلة الشيخ عبد الباقي جمو ، محي الدين الحسيني

ونظرت بمشاريع القوانين الحالية عليها من قبل

المجلس وبعد دراستها وتدقيقها قررت ما يلي :-

(١) مشروع قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧٢

الموافق عليه كما ورد من مجلس الاعيان الموقر

(٢) مشروع قانون معدل لقانون خدمة الافراد في

القوات المسلحة لسنة ١٩٧٢ الموافق عليه كما

ورد من الحكومة .

(٣) مشروع قانون معدل لقانون الاستهلاك لسنة

١٩٧٢ الموافق عليه بتدخل قابل خضبة المساعدة

(٢١) مكرره لتصبح بالشكل التالي :-

٢١ مكرره

بالرغم مما ورد من احكام في هذا القانون

بشأن دفع التعويض لمجلس الوزراء تقسيط ما

زاد على خمسة الاف دينار من بدل التعويض

عن الاراضي المستملكة لمصلحة الحكومة او الامانة

او المجالس البلدية او القروية او مؤسسة رعاية

الشباب او سلطة محلية اخرى لمدة لا تزيد على خمس

سنوات بفائدة قانونية ٤ ٪ من تاريخ الاستحقاق .

(٤) مشروع قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٧٢

الموافق عليه كما ورد من الحكومة مع اجراء

التعديلات التالية :-

المادة ٧ تعدل البنود ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ لتصبح

بالشكل التالي :-

٦ - يمثل عن بنك الائتماء الصناعي يعينه مجلس ادارة

البنك عضوا

٧ - يمثل عن دائرة الصناعة في الوزارة يعينه

الوزير عضوا

٨ - اربعة من القطاع الخاص يعينهم مجلس

الوزراء اعضاء

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

مخالفة عضو اللجنة القانونية

لا اوافق على الفسالة الواردة في مشروع

القانون المعدل لقانون الاستهلاك .

(عبد الباقي جمو)

السيد الرئيس (١)

مشروع قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧٢

هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس الاعيان

الموقر

الجميع موافقون

(وفيا لي نص المنشور وكذا وافق المجلس عليه

وبالصيغة التي سترفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر

هكذا من النص

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون استقلال القضاء

♦♦♦♦♦

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المبينة ازاء كل منها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

الوزارة : وزارة العدل .

الوزير : وزير العدل .

المجلس : المجلس القضائي .

القاضي : قضاة المحاكم النظامية والعدل العليا وممثلو النيابة العامة لدى تلك المحاكم ووكيل الوزارة وقضاة التشريع والتفتيش واي قاض يعود امر تعيينه للمجلس

المادة ٣ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .

الفصل الأول

المجلس القضائي

المادة ٤ - يتألف المجلس القضائي من :-

١ - رئيس محكمة التمييز - رئيسا

٢ - رئيس محكمة التمييز الثاني

٣ - رئيس النيابة العامة

٤ - وكيل وزارة العدل

٥ - رئيسي محكمتي الاستئناف

٦ - مفتش سمي وزير العدل

مرة في مطلع كل سنة

المادة ٥ - أ - في حال غياب الرئيس ينضم للمجلس اقدم الاعضاء في محكمة التمييز وفي هذه الحالة يرأس المجلس رئيس محكمة التمييز الثاني وفي حال غياب احدهما يحل محله المقرب الاعلى في الدرجة ثم الاقدم فيها .

ب - في حال غياب رئيس محكمة التمييز الثاني ينضم للمجلس اقدم الاعضاء فيها .

ج - في حال غياب رئيس النيابة العامة ينضم للمجلس النائب العام في عمان وفي حال غيابه النائب العام في القدس .

د - في حال غياب رئيس محكمة استئناف ينضم للمجلس اعلى الاعضاء درجة ثم اقدم الاعضاء في تلك المحكمة .

هـ - في حال غياب وكيل الوزارة او المفتش ينتدب وزير العدل من يحل محل كل منهما .

و - تعني كلمة الغياب لاغراض هذه المادة الغياب عن الوظيفة .

المادة ٦ - أ - يجتمع المجلس في محكمة التمييز او في الوزارة بدعوة من الوزير او رئيس المجلس .

ب - لا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور خمسة من اعضائه على الاقل .

ج - تصدر قرارات المجلس بالاكثرية المطلقة لجموع اعضائه . وفي حال تساوي الآراء ينضم للمجلس اقدم قاض في محكمة التمييز .

د - للمجلس ان يطلب من اية دائرة رسمية او غيرها كل ما يراه لازما من بيانات او وثائق .

المادة ٧ - تكون مداورات المجلس سرية .

المادة ٨ - يبدي المجلس رأيه من تلقاء نفسه او بناء على طلب الوزير في المسائل المتعلقة بالقضاء والنيابة .

المادة ٩ - في الاحوال التي يكون رأي المجلس فيها استشاريا يبلغ الوزير مجلس الوزراء عند عرض المسائل عليه وجهة نظر المجلس والاسباب التي بني المجلس عليها رأيه مشفوعة بمطالعة .

الفصل الثاني

في التعيين

المادة ١٠ - يشترط ليعين قاضيا :-

أ - ان يكون اردني الجنسية متمتعا بالأهلية المدنية الكاملة .

ب - ان لا تقل سنه عن الخامسة والعشرين وتوفر فيه شروط التعيين الصحية .

ج - ان لا يكون قد حكم عليه بأية جناية عدا الجرائم السياسية .

د - ان لا يكون محكوما من محكمة او مجلس تأديبي لأمر جنح بالشرف ولو رد اليه اعتباره او حمله جفو عام .

هـ - ان يكون محمود السيرة وحسن السمعة .

و - ان يكون حاصلا على اجازة في الحقوق من اية كلية او معهد يقرها المجلس بعد الاستئناس برأي الوزير ولجنة معادلة الشهادات على ان تكون هذه الاجازة من شروط التعيين في القضاء في البلد الذي صدرت فيه .

هكذا من الأصل

ز (ان يكون محامياً استاذاً لمدة لا تقل عن سنتين او حاصلاً على شهادة الدكتوراه في الحقوق او عمل قاضياً تحت التدريب لمدة سنة على الأقل أو حصل على شهادة من معهد للدروس القضائية يعتمد عليه المجلس بناء على تنسيب الوزير .

المادة ١١- مع مراعاة ما ورد في الفقرات أ - هـ - من المادة السابقة يجوز تعيين قاض تحت التدريب :

- أ (من حصل على شهادة ماجستير في الحقوق او ما يعادلها .
- ب (من حصل على اجازة في الحقوق وعمل في وزارة العدل بعد حصوله على الاجازة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وحصل في السنتين الاخيرتين على تقريرين سنويين بتقدير جيد :
- ج (تحسب مدة التدريب في المحاماة لغايات الفقرة (ب) كأنها خدمة في وزارة العدل .
- د (من كان محامياً استاذاً لمدة لا تقل عن سنة واحدة سواء خدم في وزارة العدل أم لا .
- هـ (يكون القاضي تحت التدريب تحت التجربة ، والمجلس بناء على تنسيب الوزير الاستفتاء عن خدماته .

المادة ١٢- لا يجوز تعيين أي شخص في وظيفة قاض الا بعد التحقق من كفاءته الخلقية وصلاحيته لخدمة القضاء ، على ان تجري مسابقة المتقدمين لمل الوظائف الشاغرة من قبل لجنة يعينها الوزير من ثلاثة من كبار القضاة على ان لا تقل درجة اي منهم عن الدرجة الاولى اذا كانت تلك الوظائف من الدرجة الرابعة فما دون .

المادة ١٣- يجري التعيين بالوظائف القضائية بتنسيب من الوزير وقرار من المجلس واردة ملكية على ان ينسب اكثر من شخص للوظيفة الشاغرة كل ما امكن ذلك .

المادة ١٤- اذا عين احد المحامين عضواً في محكمة بداية او قاضي صلح او مديعاً عاماً فلا يجوز ان يكون مقر عمله في محكمة البداية التي كان بها مركز عمله الا بعد مضي ثلاث سنوات من تعيينه .

المادة ١٥- أ - يقسم القضاة عند تعيينهم والبل اياهم تهم وظائفهم امام رئيس محكمة التمييز اليمن التالية :-
 ١- اقسام بالله العظيم ان اكون غلصاً للملك والوطن وان احكم بين الناس بالعدل وان احترم القوانين واؤدي وظائف بكل امانة واخلاص وان التزم ساوياً القاضي الصادق الشريف .
 ب (اقراراً بمسؤولية التمييز الاول والثاني فيقسمان اليمن امام الملك :-

١- اني اقسم بالله العظيم ان اكون غلصاً للملك والوطن وان احكم بين الناس بالعدل وان احترم القوانين واؤدي وظائف بكل امانة واخلاص وان التزم ساوياً القاضي الصادق الشريف .
 ٢- اني اقسم بالله العظيم ان اكون غلصاً للملك والوطن وان احكم بين الناس بالعدل وان احترم القوانين واؤدي وظائف بكل امانة واخلاص وان التزم ساوياً القاضي الصادق الشريف .

الفصل الثالث

واجبات القضاة

المادة ١٦- لا يجوز الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة التجارة او اية وظيفة او مهنة اخرى ولا يجوز للقاضي ان يكون محكماً ولو بغير اجر ولو كان النزاع غير مطروح امام القضاء الا اذا كان احد اطراف النزاع من اقاربه او اصهاره لغاية الدرجة الرابعة . اما اذا كانت الدولة او احدى الهيئات العامة طرفاً في النزاع المراد فصله بطريق التحكيم فيجوز ان يكون القاضي محكماً وحينئذ يعين بقرار من مجلس الوزراء وموافقة المجلس الذي يعود له الحق بتقدير بدل أتعاب القاضي المحكم .

المادة ١٧- لا يجوز للقضاة افشاء سر المداولات .

المادة ١٨- يجب ان يقيم القاضي في البلد الذي به مقر عمله ما لم يحصل على موافقة الوزير الخطية بالاقامة في بلد آخر قريب من محل عمله ، ولا يجوز للقاضي ان يتغيب عن مقر عمله قبل اخطار مرجعه المسؤول ولا ان ينقطع عن عمله بسبب غير مفاجيء قبل ان يسمح له بذلك كتابة .

الفصل الرابع

في الترفيع

المادة ١٩- أ - يجري ترفيع القضاة بقرار من المجلس واردة ملكية على اساس الاهلية والكفاءة ضمن الدرجة الواحدة المستمدتين من التقارير الواردة عنهم والمقربات التأديبية المفروضة عليهم ومن واقع اعمالهم وفي حالة التساوي يرجح الاقدم .

ب (يحدد التقدم في الدرجة وفق الاسس التالية :-

- (١) من يستوفي راتبا اعلى ضمن الدرجة الواحدة يعتبر اقدم لديها .
- (٢) في حالة التساوي في الراتب ضمن الدرجة الواحدة يعتبر الاقدم من كان اسبق في تاريخ استيفاء ذلك الراتب ، وفي حالة التساوي يعتبر الاقدم الاسبق في تاريخ تسليس الدرجة وفي حالة التساوي يرجع الى الدرجة السابقة وهكذا حتى اذا احدثت يرجع الى التقدم في الخدمة وعنده التساوي يرجح الاكبر سناً .

ج - تحدد اقدمية القضاة الذين يمادون الى الخدمة او الذين يعينون لأول مرة في قرار التعيين .

د - لا يجوز ترفيع القاضي من درجة لاخرى قبل انقضاء ثلاث سنوات على حلوله في تلك الدرجة الا اذا عين في اعل مرتبة الدرجة فيجوز ترفيعه بعد انقضاء سنة على التعيين . اما القاضي

من الدرجة الثانية فما فوق فيعده سنتين على حلوله في تلك الدرجة .

المادة ٢٠- أ - تمنح الزيادة السنوية بتنسيب من الوزير وقرار من المجلس .

مجلس النواب

ب) يجوز حجب الزيادة السنوية لمدة لا تزيد على سنة إذا فرضت على القاضي إحدى العقوبات المذكورة في الفقرات أ، ب، ج من المادة (٣٩)، وتحجب إذا فرضت على القاضي خلال ثلاث سنوات إحدى العقوبات المذكورتين في الفقرتين ب، ج أكثر من مرة أو اقترنت إحداها بعقوبة أخرى.

الفصل الخامس

في النقل والانتداب والاستقالة

المادة ٢١ - أ - ينقل القضاة من وظيفة لأخرى بقرار من المجلس وإرادة ملكية،

ب) لا يجوز أن يبقى مدع عام أو قاضي صلح من غير نقل مدة أكثر من ثلاث سنوات متتالية. وفي حالة نقل أي منهم لأحدى الوظائف المذكورة في ذات مقر العمل فلا يجوز أن يبقى في هذا المقر مدة تزيد على خمس سنوات متتالية.

ج) مع مراعاة ما ورد في الفقرة السابقة لا يجوز أعادة القاضي إلى مقر عمله الذي كان يعمل فيه قبل انقضاء سنتين على نقله ما لم تكن ثمة أسباب تستدعي ذلك على أن تبين في القرار.

المادة ٢٢ - يقدم طلب الاستقالة إلى الوزير ليحيله إلى المجلس الذي له أن يدعو القاضي في موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام ويستمع إلى أقواله أو أقوال من ينبيه إلى رأي الوزير أو من ينبيه ومن ثم يصدر قراره بقبول الطلب أو رفضه. وللمجلس أن يقرر أن القاضي في إجازة حتمية عرتب كامل إلى أن يصدر قراره بموضوع الاستقالة خيالا مدة لا تزيد عن شهر واحد.

المادة ٢٣ - أ - للوزير أن يتنبدب في حالة الضرورة أي قاضٍ لأية محكمة نظامية عامة أو خاصة أو لتولي إحدى وظائف النيابة العامة أو وكالة الوزارة أو للقيام بمهام التفتيش أو التشريع لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر في السنة الواحدة.

ب) للوزير بموافقة المجلس تمديد الانتداب للمدة التي تقتضيها الضرورة.

ج) راعى في الانتداب أن لا تكون الوظيفة أو العمل من درجة أدنى من وظيفة القاضي أو العمل المناط به.

المادة ٢٤ - مع مراعاة أحكام المادة السابقة لا يجوز نقل القاضي من سلك القضاء إلى وظيفة أخرى أو انتدابه لغير عمله أو لعمل أصلي إلا بموافقة المجلس.

الفصل السادس

في المحاكمة والتأديب

المادة ٢٥ - لا يجوز عزل القاضي أو اعتباره فاقد الوظيفة أو تنزيل درجته إلا بقرار من المجلس وإرادة ملكية.

المادة ٢٦ - للوزير حق الاشراف الإداري على القضاة ولرئيس كل محكمة هذا الحق على القضاة في تلك المحكمة، ولغايات هذه المادة يعتبر قضاة الصلح في مراكز محاكم البداية قضاة فيها، ولرئيس النيابة حق الاشراف على جميع أعضاء النيابة، وللنائب العام حق الاشراف على أعضاء النيابة التابعين له.

المادة ٢٧ - للوزير من تلقاء نفسه أو بناء على تنسيب القاضي المسؤول حق تنبيه القضاة كتابة إلى كل ما يقع منهم مخالفا لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم وله أن يحفظ هذا التنبيه في ملف القاضي السري.

المادة ٢٨ - في غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز القبض على القاضي أو توقيفه إلا بعد الحصول على إذن من المجلس، وفي حالات التلبس على النائب العام عند القبض على القاضي أو توقيفه أن يرفع الأمر إلى المجلس في مدة الأربع وعشرين ساعة التالية وللمجلس أن يقرر بعد سماع أقوال القاضي إما الإفراج عنه بكفالة أو بغير كفالة وأما استمرار توقيفه للمدة التي يقررها وله تمديد هذه المدة.

المادة ٢٩ - يجوز للمجلس أن يأمر بكف يد القاضي عن مباشرة أعمال الوظيفة أثناء إجراءات التحقيق أو المحاكمة عن جريمة أسندت إليه وذلك إما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الوزير أو النائب العام وللمجلس أن يقرر وقف صرف مالا يزيد عن نصف راتب القاضي وعلاواته وله أيضا أن يعيد النظر في كل وقت في قرار كف اليد أو وقف صرف الراتب، وإذا لم تسفر الإجراءات عن ادانة القاضي يتقاضى ما أوقف صرفه من الرواتب والعلاوات.

المادة ٣٠ - تقام الدعوى التأديبية من النائب العام بناء على طلب الوزير ويعلم المجلس بهذا الطلب فإذا لم يقدم النائب العام برفع الدعوى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الطلب جاز للمجلس أن يتولى بنفسه الدعوى بقرار تبين فيه الأسباب.

المادة ٣١ - ترفع الدعوى التأديبية بلائحة تشتمل على التهمة أو التهم والأدلة المؤيدة لها وتقدم للمجلس القضائي ليصدر قراره بدعوة القاضي للحضور أمام المجلس وعلى المجلس مباشرة الإجراءات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر.

المادة ٣٢ - للمجلس أن يجري ما يراه لازما من التحقيقات وله أن يتنبدب إحدا أعضاءه للقيام بذلك، وللمجلس أو العضو الذي يتنبدب للتحقيق السلطة المخولة للمحاكم فيما يختص بدعوة الشهود الذين يرى لائحة من سماع أقوالهم.

هكذا من الأصل

المادة ٣٣ - إذا رأى المجلس وجها للسير في الدعوى عن جميع التهم أو بعضها كلف القاضي بالحضور للمحاكمة على أن لا تقل المدة بين التكاليف بالحضور وموعد المحاكمة عن اسبوع ويجب أن يشتمل امر الحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وادلة الاتهام .

المادة ٣٤ - عند تقرير السير في الدعوى يجوز للمجلس أن يأمر بكف يد القاضي عن مباشرة اعمال وظيفته او يقرر أنه في اجازة حتمية حتى تنتهي المحاكمة وتتبع في ذلك احكام المادة (٢٩) .

المادة ٣٥ - أ - تنقضي الدعوى التأديبية باستقالة القاضي وقبول المجلس لها ولا تأخير للدعوى التأديبية في الدعوى الجنائية او المدنية الناشئة عن نفس الواقعة .

ب (اذا اعيد القاضي للخدمة خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات يجب متابعة الاجراءات التأديبية .

المادة ٣٦ - تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية الا اذا طلب القاضي الذي رفعت عليه الدعوى ان تكون علنية ويحكم المجلس بعد سماع النائب العام ودفاع القاضي ويكون القاضي آخر من يتكلم ويحضر القاضي بشخصه امام المجلس وله ان يقدم بيناته ودفاعه أو أن ينيب عنه احد الحامين بذلك وللمجلس دائماً الحق في تكليف القاضي للحضور بشخصه فاذا لم يحضر ولم ينوب عنه احد تجري محاكمته غيابياً .

المادة ٣٧ - يجب ان يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملاً على الاسباب التي بني عليها وان تلى اسبابه عند النطق به في الجلسة ويكون الحكم خاضعاً للطلعن لدى محكمة العدل العليا من القاضي او النائب العام من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الوزير .

المادة ٣٨ - كل اخلال بواجبات الوظيفة وكل عمل يمس الشرف او الكرامة او الادب يشكل خطأ يعاقب عليه تأديبياً ، ويشمل الاخلال بواجبات الوظيفة تأخير البت بالدعوى وعدم تحديد موعد لافهام الحكم والتمييز بين المتقاضين وافشاء سر المناقشات والغياب بدون معذرة وعدم التقيد باوقات الدوام .

المادة ٣٩ - العقوبات التأديبية التي يجوز فرضها على القضاة هي : -

أ (التنبيه الخطي الذي يقرر الوزير توجيهه وحفظه في ملف القاضي .

ب (الانذار .

ج (الحسم من الراتب .

د (تنزيل الدرجة .

هـ (العزل .

الفصل السابع

احكام عامة وانتقالية

المادة ٤٠ - لا يجوز ان يجمع في هيئة واحدة في أية محكمة قاضيان بينهما قرابة او مصاهرة حتى الدرجة الرابعة كما لا يجوز ان يكون ممثل النيابة او ممثل أحد الخصوم ممن تربطهم الصلة المذكورة باحد القضاة الذين يظنون الدعوى .

المادة ٤١ - في غير حالات الضرورة لا تجري التعيينات والترقيات والتبقيات بين القضاة الا مرة في السنة ويكون ذلك خلال شهر تموز .

المادة ٤٢ - في غير الحالات المنصوص عليها في هذا القانون تسري على القضاة احكام نظام الخدمة المدنية وأي تشريع آخر يتعلق بالموظفين .

المادة ٤٣ - يجوز تمديد خدمة القاضي حتى بلوغه السبعين من عمره .

المادة ٤٤ - أ (على الرغم مما ورد في هذا القانون أو في أي تشريع آخر ودون التقيد بالاحكام المتعلقة بالتعيين أو الاستغناء عن الموظفين أو تأديبهم أو نقلهم يقوم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير بتنسيق ملاك القضاة بالاستغناء عن أي قاض او نقله لدارة أخرى وذلك خلال شهر من نفاذ هذا القانون .

ب (تكون القرارات الصادرة بمقتضى الفقرة الأولى قطعية وغير قابلة للطلعن امام اي مرجع قضائي

المادة ٤٥ - يلغى قانون استقلال القضاء رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ وأي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٤٦ - رئيس الوزراء ووزير العدل مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

السيد الرئيس

مشروع قانون معدل لقانون خدمة الأفراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٢ هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت :

هكذا عند العمل

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالمعدل الجديد	المادة المعدول بها الآن
أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣٣) المؤرخ في ١٩٧٢/٨/٩ البند (٢)	تعدل المادة (٣٠) من القانون الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بما يلي: - (ج) أن يكون حاصلًا على الدرجة التي يقررها مدير المراتب في مهنته إذا كان من أرباب المهن	نص الفقرة (ج) من المادة (٣٠) (ج) أن يكون حاصلًا على الدرجة الأولى في مهنته إذا كان من أرباب المهن

الأسباب الموجبة

تقضي الفقرة (ج) المطلوب تعديلها بحصول الفرد على الدرجة الأولى في مهنته ليستحق الترفيع وبالنسبة لتحديد أنواع المهن في الوحدات المختلفة فقد وجد من الانصاف في اعطاء تقدير كفاءة الفرد في مهنته الى مدير المراتب .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢
قانون معدل لقانون خدمة الأفراد في القوات المسلحة
المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الأفراد في القوات المسلحة لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢- تعدل المادة (٣٠) من القانون الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
ج - أن يكون حاصلًا على الدرجة التي يقررها مدير المراتب في مهنته إذا كان من أرباب المهن .

- ٣ -

السيد الرئيس

مشروع قانون معدل لقانون الاستملاك ..

السيد العظيم نائب معان

أنا أؤيد الزميل بمخالفته فيما يتعلق بالفائدة .

السيد غصيب نائب السلط

رغم اني من أعضاء اللجنة القانونية التي واظقت على هذا المشروع لكن المشروع أراء لا تتوفر فيه العدالة ، ذلك لان في عمان بشكل خاص فيما لو طبق

هذا لقيت بعض الأملاك غير مصانة غير مبنية على الأصول فأرى أن يكون المبلغ الذي يجب أن يدفع في بادئ الأمر عشرة آلاف دينار وليس خمسة آلاف ...

السيد المقرر

الواقع ان اللجنة استعرضت الموضوع فوجدت ..

السيد غصيب نائب السلط

أنا أبدت هذه الملاحظة ولكنني مع ...

السيد المقرر

معلش ياسيدي معلش ، لتفسير أعمال الاستملاك والبناء والانشاء يكون المبلغ الخمسة آلاف الأولى تدفع والباقي يقسط .

السيد العظيم نائب معان

أضرم صوتي لصوت فضيلة الشيخ عبد الباقى في موضوع الفائدة القانونية وأعرض عليها .

السيد الرئيس

هل انتهيت يا بشارة بك ؟

السيد غصيب نائب السلط

أرجو من المجلس أن يدقق في الأمر لانه ملائمة لعمان ، اليوم ..

السيد الرئيس

من يثنى عن اقتراح بشارة بك ؟ لا أحد ؟

السيد الرئيس

مشروع قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٢ ، هل يوافق المجلس عليه كبا عدلته اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

و فيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الأعيان المؤرخ :

مكة
مكة
مكة

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٣٣ المؤرخ في ٩/٨/٩٧٢ (البند ٣)

اجراءات اللجنة القانونية
مجلس النواب

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

تضاف المادة التالية للقانون الاصيل تحت رقم (٢١) مكررة .

المادة (٢١) مكررة

بالرغم مما ورد من احكام في هذا القانون بشأن دفع التعويض لمجلس الوزراء بتسليم بدل التعويض (اذا تجاوز ٥٠٠٠ دينار) عن الاراضي المستملكة لمصلحة الحكومة او المجالس البلدية او القروية او سلطة محلية اخرى لاداة لا تزيد على خمس سنوات .

المادة للمعول بها الآن

لا ينشأ هذا اصل القانون الاصيل

ملحوظات مجلس النواب فقط حول مشروع القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٢

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢ قانون معدل لقانون الاستملاك

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف المادة التالية للقانون الاصيل تحت رقم (٢١) مكرره .

المادة ٢١ مكرره

بالرغم مما ورد من احكام في هذا القانون بشأن دفع التعويض لمجلس الوزراء بتسليم ما زاد على خمسة الاف دينار من بدل التعويض عن الاراضي المستملكة لمصلحة الحكومة او امانة العاصمة او المجالس البلدية او القروية او مؤسسة رعاية الشباب او سلطة محلية اخرى لمسدة لا تزيد على خمس سنوات بغالدة قانونية ٤٪ من تاريخ الاستحقاق .

(٤)

السيد الرئيس

مشروع قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٧٢ هل يوافق المجلس كما عدته اللجنة .

الجميع : موافقون

(ولما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

بعد أن قامت وزارة الاقتصاد الوطني باستكمال جميع الدراسات اللازمة لتشجيع السياح رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى الأردن بقصد استثمارها في مشاريع التنمية الاقتصادية في المملكة ، ونتيجة لدراسات واجتماعات مع جميع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص لهذه الغاية فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون الجديد لتشجيع الاستثمار ومن أبرز ما جاء فيه :

هكذا منه لأصل

١ - وضع أسس ثابتة لا تعتمد على الاجتهاد لاعتبار أي مشروع من مشاريع التنمية الاقتصادية وفقاً لتعريف عبارتي «المشروع الاقتصادي» و «المشروع الاقتصادي المصدق» كما وردا في المادة (٢)، بحيث تتسجما مع مقاصد وروح القانون والأهداف المنوي تحقيقها.

٢ - تشجيع إقامة المشاريع في المناطق المختلفة في المملكة.

٣ - تشجيع امتلاك الشركات المساهمة العامة للمشاريع الانمائية بحيث تتم الفوائد أكبر عدد ممكن من المواطنين.

٤ - تحديد المدة المسموح بها لاستيراد الآلات والأجهزة والمعدات اللازمة للمشروع بعد صدور موافقة مجلس الوزراء على إعفائها.

٥ - معالجة أحوال التوسع والتحسين والتطوير في المشاريع القائمة بحيث يمكن تطبيق الإعفاءات الممنوحة لها بشكل عملي.

٦ - الحيلولة دون وضع قيود على النمو الاقتصادي بل اتباع الوسائل غير المباشرة لتوجيه التطور الاقتصادي بالشكل الذي يضمن سلامة اتجاهه وتحقيق أهدافه.

٧ - تسهيل عمليات تحويل الأسهم عن طريق قصر وجوب أخذ موافقة مسبقة على الأسهم الحالية من أردني إلى أجنبي أو من عربي إلى أجنبي أو من أجنبي إلى أجنبي وإباحة تحويل الأسهم الأخرى بإحالة مطلقة.

٨ - إناطة صلاحية تحديد نسبة رأس المال الأجنبي الذي يسمح باستثماره في أي مشروع أو النظر في الطلبات المقدمة من غير الأردنيين الذين يرغبون بممارسة أي نشاط اقتصادي في المملكة باللجنة مباشرة دون وجوب أخذ موافقة مجلس الوزراء على ذلك.

٩ - كما أنيطت في اللجنة أيضاً صلاحية الموافقة على تحويل الأرباح والفوائد ورأس المال العربي والأجنبي إلى خارج المملكة.

١٠ - عمل مشروع القانون المقترح مشاريع استصلاح الأراضي وذلك بهدف تشجيع زيادة رقعة الأراضي الصالحة للزراعة في المملكة بما يضمن زيادة الانتاج الزراعي لتعويض الخسائر الزراعية التي تهدف إليها وزارة الزراعة.

١١ - أعطى مشروع القانون الحق لأي مستثمر تأمين استثماراته لدى مؤسسة تأمين الاستثمارات القريبة من المناطق غير التجارية وكذلك التأمين ضد أخطار الفتن والحروب الداخلية لدى المؤسسة المسماة بالتأمين في الأردن.

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٧٢ قانون تشجيع الاستثمار

تمهيد

اسم القانون وبدا العمل به

المادة ١ - يسمى هذا القانون «قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٧٢» ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تعريف الاصطلاحات

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة	وزارة الاقتصاد الوطني
الوزير	وزير الاقتصاد الوطني
اللجنة	لجنة تشجيع الاستثمار المولفة بمقتضى أحكام هذا القانون.
المشروع الاقتصادي	أي مشروع اقتصادي مقرر وفق أحكام هذا القانون.
المشروع الاقتصادي المصدق	أي مشروع من مشاريع التنمية الاقتصادية على النحو الوارد في هذا القانون.
الموجودات الثابتة	الآلات والأدوات والأجهزة والمعدات واللازم المستوردة بقصد الاستعمال في المشروع الاقتصادي المصدق (وليس على سبيل الادخال المؤقت) وتشمل الباصات المعدة خصيصاً لنقل السياح بالأعداد والكيات والقيم التي تحددها اللجنة ويستثنى من ذلك الآثاث وسيارات الركاب وقطع الغيار ومواد البناء المنتجة محلياً.

المادة ٣ - تنصرف عبارة (رأس المال العربي) إلى ما يلي :

- ١ - أية مبالغ بعملية أجنبية يحولها عربي إلى المملكة بقصد الاستثمار.
- ٢ - الموجودات الثابتة التي تستورد إلى المملكة من مالكيين عرب بقصد استخدامها في المشروع الاقتصادي.
- ٣ - الحقوق المعنوية بما فيها الأسماء التجارية وامتيازات الاختراعات والرسوم والعلامات التجارية المسجلة في المملكة والتي تستثمر فيها ويملكها أشخاص عرب مقيمين.
- ٤ - الأرباح والفوائد التي تنفق من استثمار رأس المال العربي إذا أعيد استثمارها في أي مشروع اقتصادي في المملكة.

هكذا من أصل

المادة ٤ - تنصرف عبارة (رأس المال الأجنبي) الى ما يلي : -

عناصر رأس المال على النحو الوارد في المادة السابقة التي يستوردها أشخاص أجانب من غير العرب .

الفصل الاول

المشاريع الاقتصادية :

المادة ٥ - لغايات هذا القانون يشترط لاعتبار المشروع « مشروعاً اقتصادياً » ما يلي : -

- أ - أن يكون منسجماً مع أهداف خطة التنمية الاقتصادية العامة ومقتراً بموافقة الجهة أو الجهات الحكومية التي يقع المشروع ضمن اختصاصاتها .
- ب - أن يساهم في زيادة الانتاج القومي ولا تقل القيمة المضافة الاجمالية فيه عن ٢٠٪ من التكلفة
- ج - أن يسهم في تدعيم الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات .

المادة ٦ - يشترط لاعتبار المشروع « مشروعاً اقتصادياً مصدقاً » ما يلي : -

- أ - أن يكون مشروعاً اقتصادياً في مجالات الصناعة أو السياحة أو الاسكان أو استصلاح الاراضي .
- ب - أن لا تقل قيمة مكائنه وآلاته وأجهزته اذا كان مشروعاً صناعياً ، عن (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .
- ج - أن لا تقل تكلفته اذا كان مشروعاً سياحياً ، عن (١٥٠٠٠) خمسة عشر ألف ديناراً عد قيمة الارض .
- د - أن لا تقل تكلفته اذا كان مشروعاً اسكانياً أو مشروع استصلاح أراضي عن (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرين ألف ديناراً عد قيمة الارض .
- هـ - أن يقرن بمصادقة مجلس الوزراء .

الفصل الثاني

لجنة تشجيع الاستثمار

المادة ٧ - تؤلف في الوزارة لجنة تسمى « لجنة تشجيع الاستثمار » من كل من : -

- ١ - الوزير
 - ٢ - وكيل الوزارة
 - ٣ - ممثل عن وزارة المالية / الجمارك
 - ٤ - ممثل عن المجلس القومي للتخطيط
 - ٥ - ممثل عن البنك المركزي
- رئيساً
نائباً للرئيس
عضواً
عضواً
عضواً
- يعينه وزير المالية
يعينه رئيس المجلس القومي للتخطيط
يعينه محافظ البنك المركزي

٦ - ممثل عن بنك الانماء الصناعي عضواً يعينه مجلس ادارة البنك

٧ - ممثل عن دائرة الصناعة في الوزارة عضواً يعينه الوزير

٨ - أربعة من القطاع الخاص اعضاء يعينهم مجلس الوزراء.

المادة ٨ - أ - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة على الاقل في الشهر او كلما دعت الضرورة الى ذلك .

ب - يتألف النصاب القانوني لاجتماع اللجنة بحضور اكثرية الاعضاء على ان يكون احدهم الرئيس او نائبه .

ج - تصدر قرارات اللجنة باكثرية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً .

د - اذا كان لاي عضو من اعضاء اللجنة مصلحة شخصية في الموضوع المنظور فيه فلا يجوز له ان يشترك في التصويت .

المادة ٩ - يحظر افشاء اية معلومات تقدم الى اللجنة غير انه يجوز نشر معلومات تتعلق بنشاطات اللجنة اعمالها من رئيسها او بموافقة .

صلاحيات اللجنة ومسؤولياتها :

المادة ١٠ - تمارس اللجنة الصلاحيات والمهام التالية :-

- أ - تعريف المستثمر العربي والاجنبي بفرص الاستثمار المتاحة والترويج لهذه الفرص بمختلف وسائل الاعلان والنشر . وبيان الضمانات والامتيازات والتسهيلات التي تمنح لغايات تشجيع الاستثمار في المملكة .
- ب - جمع وتنسيق ونشر الدراسات اللازمة لتشجيع استثمار رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية في مختلف المشاريع الاقتصادية واجراء الاتصالات مع الجهات التي ترغب في الاستثمار في المملكة .
- ج - الاجابة على الاستفسارات الواردة بشأن المعلومات الاحصائية والاقتصادية والمالية والقانونية من الجهات التي تنفي بالاستثمار وتعريف تلك الجهات بجميع النواحي والمؤسسات ذات العلاقة في المملكة .

المادة ١١ - تتولى اللجنة تحقيقاً للصلاحيات والمسؤوليات المستندة اليها ، ما يلي :

- أ - تقديم النواحي لمجلس الوزراء بشأن اعتبار اي مشروع مشروعاً اقتصادياً او مشروعاً اقتصادياً مصدقاً بالمعنى المقصود في هذا القانون ومنحه الاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها فيه .
- ب - الموافقة على طلبات نقل ملكية رأس المال المستثمر في المملكة من ارض الى اجنبي او من عربي الى اجنبي او من اجنبي الى اجنبي .
- ج - التوصية الى السلطات المختصة باتخاذ اية اجراءات من شأنها توفير الجوهر الملائم للاستثمار .

هكذا من الاصل

امانة سر اللجنة :

المادة ١٢ - يقوم القسم المختص بتشجيع الاستثمار في الوزارة باعمال امانة سر اللجنة ويوكل اليه بصورة خاصة ، ما يلي :-

(أ) دراسة جميع الطلبات والبيانات المقدمة الى اللجنة منع الجهات ذات الاختصاص قبل عرضها على اللجنة .

(ب) تسجيل مقررات اللجنة وتوصياتها ومتابعة تنفيذها .

(ج) بحفظ السجلات والقيود التي توضح قيم ومبالغ رأس المال العربي او الاجنبي المستثمر في المملكة والمؤسسات التي تتمتع بالاعفاءات والتسهيلات ، مع سائر التفاصيل والمعلومات الاخرى التي يجهدها اللجنة .

الفصل الثالث

الاعفاء من الرسوم والضرائب

يمنح مجلس الوزراء بعد دراسة توصي اللجنة المشروع الاقتصادي المصدق الاعفاءات التالية :-

المادة ١٣ - تعفى الموجودات الثابتة وقطع الغيار اللازمة لما (على ان لا تزيد قيمة هذه القطع عن ١٠٪ من قيمة الموجودات الثابتة) من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الاضافية الاخرى على ان يتقدم اصحاب المشروع بطلبات الاعفاء بجلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ اعلان المشروع كمشروع اقتصادي مصدق في الجريدة الرسمية .

المادة ١٤ - (أ) تعفى الموجودات الثابتة المستوردة لاغراض التوسع أو التطوير أو التحسين في اي مشروع اقتصادي مصدق قائم من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الاضافية الاخرى على ان لا تقل قيمة هذه الموجودات عن ٢٥٪ من مجموع قيمتها الاصلية وان تزيد الطاقة الانتاجية في حالة التوسع بما لا يقل عن ٢٥٪ من الطاقة الانتاجية للمصنع قبل اجراء التوسع .
(ب) يحق لأصحاب المشروع التقدم بطلبات الاعفاء المشار اليها في الفقرة السابقة خلال سنة من تاريخ موافقة الوزير على السماح باستيرادها .

المادة ١٥ - يشترط في الاحوال الواردة في المادتين ١٣، ١٤ وصول الموجودات الثابتة الى المملكة خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ قرار الاعفاء .

المادة ١٦ - تعفى الارباح الضافية للمشروع الاقتصادي المصدق من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية لمدة ست سنوات ابتداء من تاريخ اعلان المشروع من المشاريع المصدقته ولدة تسع سنوات اذا توافرت فيه احدى القريطين التاليين :-

١ - اذا كان المشروع شركة مساهمة عامة
٢ - اذا انشأه خارج محافظة العاصمة

المادة ١٧ - بعد انقضاء مدة الاعفاء الواردة في المادة (١٦) السابقة يجوز ان يمنح المشروع الاقتصادي المصدق اعفاءات اضافية من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية تعادل ٢٥٪ من الارباح الصافية للمشروع بعد اجراء التوسع . وذلك لمدة ثلاث سنوات . تبدأ من تاريخ تنفيذ التوسع وشريطة ان لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لغايات التوسع عن ٢٥٪ من مجموع قيمة الموجودات الثابتة في المشروع الاصل .

المادة ١٨ - تصبح مدة الاعفاءات المقررة في المادة (١٧) السابقة اربع سنوات اذا تولى في المشروع احد الشرطين المبينين في المادة (١٦) وذلك اعتباراً من تاريخ تنفيذ التوسع .

المادة ١٩ - تعفى الابنية والاراضي التي يمتلكها المشروع الاقتصادي المصدق بالقدر المستعمل لاغراضه من ضريبة الابنية والاراضي لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ نشر اعلان المشروع ومشروعاً مصداقاً في الجريدة الرسمية . الا اذا كان المشروع مقاماً بخارج محافظة العاصمة او شركة مساهمة عامة فتتمدد مدة الاعفاء الى سبع سنوات .

المادة ٢٠ - لمجلس الوزراء بناء على توصية اللجنة ان يمنح كل او بعض هذه الاعفاءات للمشروع الاقتصادي .

الفصل الرابع

التسهيلات

تفويض الاراضي الاميرية

المادة ٢١ - بالرغم مما ورد بقانون ادارة املاك الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٦٨ لمجلس الوزراء بنسب على توصية اللجنة ، تفويض المساحات اللازمة من املاك الدولة للمشروع الاقتصادي المصدق ، المنشأ خارج محافظة العاصمة بدون مقابل على ان تحدد هذه المساحات وفقاً لحاجات المشروع الضرورية . وفي حالة عدم اقامة للمشروع او نقله او تصفيته تعود ملكية الاراضي الى الدولة ولا يجوز نقل ملكيتها او اضافة قيمتها الى رأس مال المشروع .

معاملة رأس المال العربي والاجنبي

المادة ٢٢ - أ - يعامل رأس المال العربي والاجنبي المستثمر في اي مشروع ارضي - ضمن احكام هذا القانون سواء كان استثماره مستقلاً عن رأس المال المحلي او بالاشتراك معه بمعاملة رأس

المال المحلي

ب - تضمن الحكومة لرأس المال العربي او الاجنبي التمتع بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تمنح له بمقتضى هذا القانون كما تضمن له عدم خفض هذه الاعفاءات والتسهيلات او التعرض لما او المساس بما يقتضى اي تشريع لاحق .

هكذا
من
الأصل

تقدير قيمة رأس المال العربي والاجنبي

المادة ٢٣ - اذا كان رأس المال العربي او الاجنبي المستورد حقاً معنوياً او مادياً تعيد اللجنة تقدير قيمته وتعملدها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ادخاله عن طريق تدقيق الوثائق ودراسة اسعار السوق العالمية ولها في سبيل ذلك الاستعانة برأي الخبراء .

تسهيلات تحويل ارباح وفوائد رؤوس الاموال الى الخارج

المادة ٢٤ - مع مراعاة احكام قانون مراقبة العملة الاجنبية رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦ او اي تشريع يبدله او يمل محله تمحص اللجنة طلبات تحويل الارباح والفوائد الثابتة عن استغلال رأس المال العربي او الاجنبي الذي استورد واستثمر في اي مشروع في المملكة وتتخذ الاجراءات الضرورية لتسهيل واستعمال تحويلها الى الخارج .

تسهيلات تحويل رأس المال العربي والاجنبي الى الخارج

المادة ٢٥ - أ - تجيز اللجنة طلبات تحويل رأس المال العربي او الاجنبي الذي استورد واستثمر بمقتضى هذا القانون او اي تشريع سابق الى خارج المملكة على ثلاثة اقساط سنوية متساوية بعد مرور ستين من تاريخ مباشرة المشروع الذي استثمر فيه رأس المال بالانتاج او العمل .

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز للجنة في حالات خاصة ان توافق على تحويل رأس المال العربي او الاجنبي دون التقيد بالمدة والاقساط .

تحويل العملة من وإلى المملكة

المادة ٢٦ - أ - يخضع تحويل العملات الاجنبية من وإلى المملكة لقانون مراقبة العملة الاجنبية .

ب - يجري تحويل الارباح والفوائد ورأس المال العربي والاجنبي الى خارج المملكة بالعملة الاجنبية التي استورد بها او بآلية عملة اجنبية اخرى قابلة للتحويل بموافقة البنك المركزي .

تحويل رواتب وتعويضات المستثمرين الى الخارج

المادة ٢٧ - أ - للمستثمرين (بفتح الدال غير الاردنيين الذين يعملون في الوظائف الفنية والادارية في المشاريع الاقتصادية الاردنية ان يحولوا ٧٠٪ من صافي رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة بموافقة اللجنة وبالطريقة التي يقرها البنك المركزي .

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز بموافقة اللجنة تحويل كامل قيمة تعويضات انتهاء الخدمة الى الخارج بالطريقة التي يقرها البنك المركزي .

الفصل الخامس

واجبات اصحاب المشاريع

المادة ٢٨ - على اصحاب المشاريع الاقتصادية التي تستفيد من الاعفاءات التي نص عليها الفصل الثالث من هذا القانون ان يقوموا بما يلي :-

- أ - مسك دفاتر حسابات اصولية بمقتضى احكام قانون الشركات وقانون التجارة .
- ب - تقديم ميزانية وحساب ارباح وخسائر الى اللجنة سنوياً وخلال اربعة اشهر من نهاية سنة المشروع المالية .
- ج - حفظ سجل خاص تادون فيه التفاصيل المتعلقة بالموجودات الثابتة التي اعفيت من الرسوم والمستوردة بقصد استعمالها في المشروع .
- د - عند تقديم طلب اغفاء المكان والاجهزة والمعدات اللازمة لاقامة مشروع او اجراء توسع في طاقته الانتاجية او تحسينه بمقتضى احكام هذا القانون يترتب على اصحاب المشروع تقديم الكاتالوجات لهذه المكان والاجهزة والمعدات بحيث يمكن الوقوف على مواصفاتها وقدرتها الانتاجية .

الفصل السادس

الخصومات والغرامات

الغاء الاعفاءات :

المادة ٢٩ - أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة ان يلغي الاعفاءات الممنوحة بمقتضى هذا القانون لاي مشروع اذا اقتنع بان المشروع جرى تصديقه استناداً الى معلومات كاذبة او اذا لم يراع اصحابه احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه على ان ينشر قرار مجلس الوزراء المتضمن الغاء الاعفاءات في الجريدة الرسمية .

ب - اذا لغيت الاعفاءات على الزجه المبين في الفقرة (أ) يترتب على اصحاب المشروع ان يبلغوا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الغاء الاعفاءات جميع مبالغ الضرائب والرسوم التي تم اعفاؤهم منها بمقتضى احكام هذا القانون .

استعمال الموجودات الثابتة بخلاف ما اعدت له

المادة ٣٠ - أ - يحظر استعمال الموجودات الثابتة المذكورة في المادتين (١٣) و(١٤) من هذا القانون في اي مشروع خلاف المشروع الاقتصادي المصدق الا بعد اخذ موافقة اللجنة ودفع الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الإضافية المستحقة عليها ككس أو انباء لم تنجح الاعفاء عند استيرادها .

هكذا عند الاصل

ب) اذا ظهر بان الموجودات الثابتة المشار اليها آتفا استعملت في مشروع غير المشروع الاقتصادي المصدق بدون موافقة اللجنة يترتب تأدية ضمني الرسوم المتحققة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

استعمال الابنية والاراضي بخلاف ما اعدت له

المادة ٣١ - أ) يحظر استعمال الابنية والاراضي المشار اليها في المادة (١٩) من هذا القانون في اي مشروع خلاف المشروع الاقتصادي المصدق الا بعد الحصول على موافقة اللجنة ودفع ضريبة الابنية والاراضي التي تحقق عليها كما لو انها لم تمنح الاعفاء .

ب) اذا ظهر بان الابنية والاراضي المشار اليها آتفا استعملت في مشروع غير المشروع الاقتصادي المصدق دون الحصول على موافقة اللجنة يترتب دفع ضمني الضرائب المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

الفصل السابع احكام عامة

المادة ٣٢ - اذا تم انتقال حق ملكية المشروع الاقتصادي المصدق بالبيع او باي سبب آخر من اسباب انتقال الملكية الى مالك جديد فان المالك الجديد يحمل محل المالك السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة عليه بموجب احكام هذا القانون ولا يمنح المالك الجديد اية امتيازات اكثر مما منح للمالك القديم فيها او واصل استثمار المشروع .

المادة ٣٣ - لا تسري احكام المواد ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣ من هذا القانون على اية قرارات اصدرها مجلس الوزراء قبل العمل بهذا القانون بشأن منح اية اعفاءات او تسهيلات بمقتضى قانون تشجيع الاستثمار رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ وقانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ وقانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٥ وتعتبر تلك القرارات سارية المفعول ضمن الحدود وبموجب الشروط الواردة فيها .

المادة ٣٤ - أ) مع مراعاة احكام قانون المؤسسة العامة للتأمين رقم (٢٥) لسنة ١٩٧١ وقانون مراقبة اعمال التأمين رقم (٥) لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته يحق لأي مستثمر تأمين استثماراته لدى المؤسسة العربية لفصان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية اولى اية مؤسسة ضمان او تأمين دولية .
ب) تسري على حقوق المستثمر المالية التي تؤول اليه عن طريق المؤسسة العامة للتأمين الاحكام الخاصة بتحويل رأس المال العربي والاجنبي المنصوص عليها في المادة ٢٥ من هذا القانون .
المادة ٣٥ - يلغى هذا القانون قانون تشجيع الاستثمار رقم (١) لسنة ١٩٦٧ وأي تشريع آخر الى الذي تتعارض فيه احكامه مع هذا القانون .

المادة ٣٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون ،

السيد المقرر

في هذا القانون .
السيد المفلح نائب عمان

بالرغم عما ورد ، يجوز ايضا لمجلس الوزراء تعليق الدراسة .

السيد المقرر

ايضا . تصبح المادة كما يلي (بالرغم عما ورد في هذا القانون من احكام يجوز ايضا تعليق الدراسة في الجامعة بقرار من مجلس الوزراء) .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا التعديل ؟

الجميع موافقون .

السيد العظم نائب مغان

مع تقديري لعدد من القائمين على امر الجامعة الاردنية (هي هنا كلمة ذات نقطتين . محددة بنقطتين) اقول مع تقديري لعدد من القائمين على امر الجامعة الاردنية وضع الامان الكيز المشرف في نفسي انها ستكون حصتنا بخرج عددا من العاملين الرجال ومن امهات الاجيال ومع مراعاة ظروف الجامعة المالية بانها بحاجة الى مزيد من الدعم المالي لتزداد قوة على قوة الا انني ارى ان الفقرة التي قفزتها الجامعة في موضوع الرسوم الجامعية كانت كبيرة من عشرة دنانير الى خمسين واري وارجو ان تنقل الحكومة الموقرة رأي المجلس او رأي شخصيا بان اقره الاخوة الى مجلس الامناء الذي اعطى صلاحيته وفتح بموازنة الجامعة بان لا تزيد الرسوم عن خمسة وعشرين دينارا بدل خمسين خمسة وعشرين . ولقد عرفت جيدا من الطلبة تركوا الدراسة هذا العام لانهم كانوا يسيرون مع ابيهم الفقير على الكفاف مقابل ان يجيبوا حبيباتهم

(ب)

قرار رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٢

السيد المقرر

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/٨/٩ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والفضيلة والعلوفة السادة : المقرر سلمان القضاء والاعضاء ، بشاره خصيب ، سابا المكش ، يعقوب معمر ، الشيخ عبد الباقي جمو ، محي الدين الحسيني ونظرت بمشروع قانون الجامعة الاردنية لسنة ٩٧٢ المحال عليها وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله بالصيغة الجديدة المرفقة . وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس

تفضل يا دولة الرئيس

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

بالنسبة لقانون الجامعة الاردنية ارجو ان تعود للمادة ٣٤ - واقترح وارجو من المجلس الموافقة على هذا الاقتراح ان يكتفي (بانه على الرغم عما ورد في هذا القانون من احكام تعلق الدراسة في الجامعة بقرار من مجلس الوزراء) ولا تزيد او تزداد ان لا يكون ازايدة ملكية او اسمي شيئا واراد بهذا الموضوع .

السيد المفلح نائب عمان

اقتراح دولة الرئيس في محله ومشكور عليه لكن اذا قلنا بقرار من مجلس الوزراء فقط يعني ان قرار رئيس الجامعة يلزم ان يصدق عليه بقرار من مجلس الوزراء ولذلك ان التعديل (بالرغم عما ورد)

هكذا من الاصل

عادية في جامعته واذا به يعجز الآن عن دفع خمسين ديناراً للجامعة يضاف الى ذلك خمسين ديناراً أخرى ممن كتب وغير ذلك مما يطلب منه تقريرا او اقل من هذا المبلغ المرجو ان ينظر لطلابنا بين الرحمة .
السيد الرئيس

من ينفي على هذا الاقتراح ؟
السيد المايطة نائب الكرك

كلنا نفي عليه ، هذا عدل وانصاف .
السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

لا شك ان شعور الزميل النائب يوسف بك يشكر عليه انما الحقيقة هذه النقطة وانا عضو في مجلس الامانة درست من المجلس ودرست من رئاسة الجامعة ودرست من كافة اجهزتها فوجد ان جامعتنا الاردنية احوج ما نكون الى المال ووضع هذا التقرير بعد دراسات دقيقة واخذ بعين الاعتبار ان كل طالب فقير يعجز عن دفع هذا الرسم مستدير الجامعة وتستدير جهات كثيرة ان تغطي هذا الرسم نيابة عن هؤلاء الطلاب الفقير الذي يثبت انه فقير . اردنا للجامعة هذا الدعم .
السيد الرئيس

موافق

السيد العظم نائب معان

شكراً النقطة الثانية

السيد الرئيس :

في نقطة ثانية

السيد العظم نائب معان :

انا بدأت بكلامي بأنها ذات نقطتين : ١- ثانياً ارى ان زيادة عدد مجلس الامانة لا داعي لسهه واذا كان لابد من زيادة العدد فارى ان يحضر العدد في

الاخوة الاشقاء من البلاد العربية والبلاد الاسلامية ممن لا يشك في ولائهم لهذا البلد وفي اخلاصهم لبنية واذا وجدت شخصية عالمية او شخصيتان بحاجة ، الجامعة بحاجة الى دعم مثل هذه الشخصيات العالمية ارى ان يحدد عدد الشخصيات غير العربية بعدد اقل من الثالث لان كلمة غير الاردنيين تشمل انساناً عرباً وغير عرب لذا ارى ان لا يأتي يوم علينا ولا تنفي على انفسنا ان يأتي يوم يكون ثلث اعضاء مجلس الامانة من غير الامة العربية هذا رأي .
السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع :

معالي الرئيس

الحكمة والعبرة والغزى من زيادة عدد مجلس الامانة الحقيقة كما ذكر الاخ الزميل بانه لتغطية ، ان تكسب عدداً من الانصار للجامعة كامناء ومن الدول الشقيقة بالذات بالدرجة الاولى اما الشخصيات العالمية فسوف تكون اندر من النادر ولا نريد ان نبرز في الحقيقة لالا تقع في نسب وفي ارقام وفي حدود في حين ان الهدف هو هدف الاخ الزميل وكان المقصود فيه ان تكسب عدداً من الشخصيات العربية ذات المكانة العالمية وذات المكانة الاجتماعية وذات المكانة المالية .

السيد العظم نائب معان

اكتفي بهذا الجواب وشكراً

السيد العوران نائب الطفيلة

قبل ان يفوتنا القطار ارى ان يكون هنالك توافق بين رأيين ، الاول ايناء الزميل العظم .

السيد الرئيس

ووفق

السيد العوران نائب الطفيلة :

ارجوك رأي واجابة دولة الرئيس فيما يتعلق بانتخاب الطالب للجامعة

السيد الرئيس

ووفق وانتهى

السيد المفلح نائب عمان

معلش دعنا نسمع رأيه .

السيد العوران نائب الطفيلة

رجاء ، اريد ان احكي هذه الكلمة ، دولة الرئيس اجاب على انه مجلس أمناء الجامعة قرر مساعدة الطالب الفقير في حين النائب المحترم أبان ان كثير من الطلاب الذين فشلوا في الوصول الى مقاعدتهم في الجامعة لعدم توفر كامل هذا الرسم فما مصير هؤلاء والسلام ؟

السيد الرئيس :

اجاب دولة الرئيس ان الجامعة مستعدة ان تقدم لعموم المحتاجين بالمساعدة .

والآن مشروع قانون الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٢ هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة مع التعديل الذي اقتره المجلس ؟

الجميع :

موافقون .

« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر . »

الاسباب الموجبة لسن القانون الجديد للجامعة الاردنية

تؤمن الجامعة الاردنية انه لا يكفي ان تبدأ بداية حديثة بل يجب ان تظل دائماً حديثة ، ولا يكون ذلك الا باستمرار النمو والتطور والمراجعة واعادة النظر ، وتؤمن كذلك ، ان رسالتها لا تقتصر على تلقين العلم ، بل تتجاوز ذلك الى بناء الفكر ، وتكوين الشخصية ، وتنمية الوعي ، وتكوين الخلق ، وصقل المواهب وتنمية روح البحث العلمي والاستقلال الفكري ، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن وروح المسؤولية ، فالجامعة اية جامعة لا بد لها من تحديد الاهداف الشاملة التي تسعى لتحقيقها ، وتوضيح الفلسفة التي يرتكز عليها التعليم الجامعي ، ولا شك ان هذا التحديد يؤثر تأثيراً اساسياً في الوسائل والطرق التي تتبعها الجامعة .

وانطلاقاً من هذا الايمان ، فقدم مشر المسؤولون بعد انقضاء عشر سنوات من عمر الجامعة ، بضرورة اعادة النظر في قانونها واجراء دراسة متعمقة لتطويره في ضوء ما حققه العلم من تقدم اخلد بين الاعيان واقع عصرنا وخبرتنا السابقة ، ونتائج التجارب في الجامعات الاخرى والامكانيات والقدرات المتوفرة لدينا .

ونتيجة للدراسات المستفيضة فقد رأى المسؤولون ان القانون السابق رقم (١٧) لسنة ١٩٦٢ قد سن في وقت لم تتوفر فيه التجربة الجامعية فجامعات احكامه مقتبسة من قوانين الجامعات العربية وغير العربية وتجاربها غير متمشية مع النهضة العلمية وحركة النمو والتطور التي يشهدها هذا البلد .

هكذا تمت الموافقة

وفي ضوء ذلك ، جاءت صياغة القانون الجديد التي اعتمدت على المراكز التالية : -

(١) توضيح مفهوم استقلال الجامعة وتعميقه واستناده على اسس واضحة تبين ان الجامعة الاردنية تجربة جديدة والدة ، في البلاد العربية وانموذج فريد بين الجامعات العربية من حيث استقلالها ، فهي جامعة مستقلة عن الحكومة مادياً وإدارياً وعلمياً ، غير ان الاستقلال لا يعني انها مؤسسة اهلية او خاصة ، بل هي مؤسسة للوطن والمواطن والعرب اجمعين .

(٢) تحديد الاهداف الشاملة التي يجب ان تسعى الجامعة لتحقيقها وتوضيح الفلسفة التي يركز عليها التعليم الجامعي وترسيخ الايمان بها .

(٣) توزيع السلطات الجامعية على مجالس الجامعة توزيعاً علمياً وموضوعياً يتفق واختصاصات هذه المجالس وزيادة عدد اعضائها بغية تحقيق الكثير من المكاسب المادية والاستفادة من غزير المعرفة والخبرات العلمية .

مجلس الامناء : - يتألف هذا المجلس من ثمانية عشرة عضواً ثلثه من غير الاردنيين الذين سيوفر وجودهم في المجلس الدعم المادي للجامعة ، ومن مهامه دعم استقلال الجامعة وتلبيز مواردها وتنظيم استثمار اموالها ، ومناقشة التشريعات المالية واقرارها .

مجلس الجامعة : - شكل هذا المجلس من اعضاء يمثلون الكليات العلمية والدوائر الاخرى القائمة في الجامعة والمؤسسات العلمية وغير العلمية خارج الجامعة والتي يمكن ان يقوم تعاون وثيق بينها وبين الجامعة في المستقبل ، ويناط بهذا المجلس بصورة رئيسية وضع التشريعات والتعليمات الاكاديمية والادارية .

مجلس المبداء : - شكل هذا المجلس من المسؤولين الاكاديميين الاداريين وتشمل اختصاصاته تهيئة التشريعات والتعليمات الادارية والتعليمية في الجامعة وتنسيق العلاقات والتعاون بين كليات الجامعة .

مجلس الكلية : - ويتألف من رؤساء الاقسام العلمية في كليات الجامعة واطباء منتخبتين من تلك الاقسام ويختص هذا المجلس بتنسيق المناهج التدريسية بين الاقسام المختلفة في الكليات وتشجيع نشاطات البحث العلمي في الاقسام وتنسيقها .

مجلس القسم : - ويتألف من جميع اعضاء هيئة التدريس في القسم وهي حجر الزاوية الاكاديمية في بناء الجامعة .

و نحن اذ تقدم مشروع القانون الجديد للجامعة ، نعلم تماماً بان التطوير والتقدم عملية مستمرة تحتاج الى مراحل وبرامج زمنية ، كما تحتاج الى تخطيط ومراجعة دائمة من جميع النواحي التنظيمية والتنفيذية وفقاً لتوفر الامكانيات وتزايد الموارد والقدرات . وما يستجد من حاجات يكشف عنها تقدم العلم والمعرفة وظهور الاختراعات العلمية الحديثة .

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون الجامعة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - الجامعة الاردنية مؤسسة وطنية للتعليم العالي مركزها عمان ومقرها الجببية .

المادة ٣ - الجامعة الاردنية (شخصية معنوية مستقلة) مالياً وإدارياً ، ولها ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة ولها حق التملك والبيع والرهن والاقتراض والتبرع وقبول التبرعات عن طريق الوقف والمنح والوصايا والهبات ، وأن ينيب عنها في الاجراءات القضائية او للناشئة عن اعمالها النائب العام او من ينيبه او اي عام تعينه لهذه الغاية .

المادة ٤ - اللغة العربية هي لغة التدريس في كليات الجامعة ومعاهدها والمجلس الجامعة ان يقرر استعمال لغة اخرى للتدريس حينما تقتضي الضرورة بذلك .

المادة ٥ - تهدف الجامعة الاردنية الى خدمة المجتمع الانساني والعربي وخاصة المجتمع الاردني بالوسائل الممكنة واعمها : -

أ (اتاحة فرص الدراسة والتخصص والتعمق في ميادين المعرفة تلبية لحاجات البلاد ، مع الاعتناء بالثقافة العامة والتركيز على المستوى والتنوع .

ب (القيام بالبحث العلمي وتشجيعه .

ج (تنمية روح البحث العلمي والاستقلال الفكري والمبادرة الشخصية وروح العمل الجماعي عند الطلبة .

د (العناية بالحضارة العربية والاسلامية ونشر تراثها والاهتمام بالقيم الاخلاقية .

هـ (تنمية الشعور بالانتماء للوطن وروح المسؤولية .

و (تنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها في خدمة المجتمع .

ز (العمل على رفيع الآداب والفنون وتقديم العلوم .

ح (تنمية الاهتمام بالثقافة القومية والعالمية وتطوير التراث الوطني .

ط (توثيق الروابط مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والعالمية .

هكذا من الأثر

المادة ٦ - أ - تضم الجامعة :

(١) كلية الآداب

(٢) كلية العلوم

(٣) كلية الاقتصاد والتجارة

(٤) كلية الشريعة

(٥) كلية الطب

ب - ويجوز إحداث كليات ومعاهد جديدة بقرار من مجلس الأمناء بناء على تنسيب من مجلس الجامعة بإرادة ملكية سامية .

المادة ٧ - أ - عند نفاذ هذا القانون يعين للجامعة مجلس أمناء مؤلف من ثمانية عشر عضواً من ذوي الرأي والخبرة ولا يزيد عدد الأعضاء غير الأردنيين عن ثلث الأعضاء ، ويشترط في العضو أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة .

ب - يعين الملك أعضاء مجلس أمناء الجامعة ويعين من بينهم رئيس مجلس الأمناء ويقبلهم ويقبل استقلالهم .

ج - يتم تعيين الإعضاء غير الأردنيين في الوقت الذي يرثيه الملك .

المادة ٨ - أ - مدة العضوية ست سنوات ويتم تعيين مجلس الأمناء الأول مرة على الشكل التالي :-

(١) ثلث الأعضاء لمدة ست سنوات .

(٢) الثلث الثاني لمدة أربع سنوات .

(٣) الثلث الثالث لمدة سنتين .

ب - يجوز إعادة تعيين من انتهت مدته .

المادة ٩ - يتولى مجلس الأمناء المسؤوليات والصلاحيات التالية :

أ - دعم استقلال الجامعة وصيانتها والتخاذ جميع الوسائل المودبة الى رفع شأنها وتكسيها من إداء رسالتها وتحقيق أهدافها

ب - تدبير موارد الجامعة وتنظيم استثمار أموالها .

ج - مناقشة وإقرار مشروع الميزانية السنوية .

د - مناقشة وإقرار الأنظمة الداخلية الخاصة المتعلقة بالأمور المالية والإسكانية التي يقترحها مجلس الجامعة .

هـ - تنسيب شخص أو أكثر لرئاسة الجامعة ويتم التعيين بإرادة ملكية سامية .

و - تعيين نواب الرئيس والعلماء والأساتذة وذلك بناء على ترشيح من رئيس الجامعة .

المادة ١٠ - يؤلف مجلس الجامعة على الوجه التالي :-

أ - ١ (رئيس الجامعة

٢ (نائب (أو نواب) الرئيس

٣ (العلماء

٤ (عضو هيئة تدريس من كل كلية تنتخبه الهيئة التدريسية في الكلية في مطلع كل عام جامعي لمدة سنة قابلة للتجديد .

٥ (مدير (أو عميد) شؤون الطلبة

٦ (الأمين العام للجامعة .

٧ (مدير التنمية والتخطيط في الجامعة

٨ (رئيس المجلس القومي للتخطيط

٩ (وكيل وزارة التربية والتعليم

ب - يجوز أن يضم إلى عضوية مجلس الجامعة بناء على اقتراح من مجلس الجامعة وقرار من مجلس الأمناء أعضاء آخرون من الفئات التالية :-

١ (أعضاء هيئة تدريس

٢ (موظفون إداريون بحكم وظائفهم

٣ (وكلاء الوزارات

٤ (أخصائى الطلبة

٥ (أحد الخريجين

٦ (أي شخص أو ممثل مؤسسة لها علاقة وثيقة بالجامعة

وتكون مدة عضوية هؤلاء في مجلس الجامعة سنة قابلة للتجديد .

هكذا - أصل

المادة ١١ - يتولى مجلس الجامعة المسؤوليات والصلاحيات المحددة في هذا القانون وفي الانظمة الصادرة بمقتضاه وذلك فيما يلي :-

- أ (مناقشة الميزانية السنوية للجامعة ورفعها الى مجلس الامناء .
- ب (مناقشة مشاريع الانظمة الداخلية الخاصة باقرار ما يقع منها ضمن صلاحية مجلس الجامعة ورفع ما يقع من هذه المشاريع ضمن صلاحيات مجلس الامناء الى ذلك المجلس وفي كل حال يجري تعديل الانظمة الخاصة بالامور الاكاديمية الواردة من مجلس العمداء باكثرية الثلثين .
- ج (توثيق علاقة الجامعة مع المؤسسات والاجهزة في القطاعين العام والخاص وتنسيقها .
- د (توثيق الروابط بين الكليات والدوائر والنشاطات في الجامعة وتنسيقها .
- هـ (تقييم اعمال الجامعة عن طريق النظر في التقارير السنوية التي يرفعها اليه رئيس الجامعة وتشكيل اللجان الخاصة بتقييم فعالية خريجي الجامعة في تلبية حاجات المجتمع والتأثير فيه .
- و (مناقشة واقرار المشاريع التي يعدها مجلس العمداء لتنظيم شؤون نشاطات الطلبة .
- ز (مناقشة واقرار المشاريع التي يعدها مجلس العمداء لتنظيم الشؤون التأديبية للطلبة .
- ح (النظر فيما يعرضه عليه رئيس الجامعة من امور اخرى .

المادة ١٢ - أ (يشترط في رئيس الجامعة ان يكون اردنيا ، وان تتوافر فيه الشروط الواجب توافرها لدى الاستاذ في الجامعة .

- ب (يعين رئيس الجامعة بقرار من مجلس الامناء وبارادة ملكية سامية .
- ج (اذا انتهت خدمة رئيس الجامعة استمر في منصب الاستاذية او تولاه حكما .

المادة ١٣ - أ (رئيس الجامعة مسؤول عن ادارة شؤون الجامعة ، ويتولى الصلاحيات التي تضمن حسن سير العمل في الجامعة وفق احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه وألية تعليمات اخرى .

ب (يمارس رئيس الجامعة ، بصورة خاصة ، المسؤوليات والصلاحيات التالية :-

- ١ (تمثيل الجامعة في صكها بكافة السلطات والهيئات والاشخاص ويجوز له ان يفوض كلا او جزءا من هذه الصلاحيات الى شخص آخر .
- ٢ (ادارة شؤون الجامعة العلمية والتعليمية والادارية والمالية وغيرها بما يحقق غايات الجامعة واهدافها .
- ٣ (تنفيذ قانون الجامعة والانظمة الصادرة بموجبه .

٤ (رئاسة مجلس الجامعة ومجلس العمداء والدعوة الى اجتماعاتها وتنظيم شؤونها .

٥ (تنفيذ موازنة الجامعة ، واصدار اوامر الصرف الخاصة بالمصروفات الجامعية ، وفقاً للانظمة المالية .

٦ (تقديم تقرير الى مجلس الامناء في نهاية كل سنة جامعية عن شؤون الجامعة ونشاطاتها المختلفة .

ج (لرئيس الجامعة عند الضرورة حق تعليق الدراسة في الجامعة كلياً او جزئياً ، على ان يعلم مجلس الامناء والعمداء بذلك .

د (لرئيس الجامعة دعوة عدد من الموظفين او الخبراء للاستئناس بأرائهم عند الضرورة في مناقشات مجلس الجامعة ومجلس العمداء وذلك لمدة محددة او في موضوعات معينة .

المادة ١٤ - أ (يعاون رئيس الجامعة في مسؤولياته واعماله ، نائب او اكثر للرئيس يكون بمرتبة « عميد » وتطبق عليه الاحكام المتعلقة بالعمداء .

ب (يقوم نائب الرئيس بالاعمال والصلاحيات التي يكلف بها بموجب احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه الى جانب ما يكلفه به الرئيس من اعمال وصلاحيات اخرى .

ج (يقوم نائب الرئيس مقام الرئيس ويمارس جميع صلاحياته في حال خلوه منصبه او غيابه ، والرئيس ان يكلف نائبه او نوابه بكل او بعض صلاحياته وخاصة في حالات الغياب والمرض .

المادة ١٥ - يؤلف مجلس العمداء من :

- أ (رئيس الجامعة .
- ب (نائب (او نواب) الرئيس
- ج (العمداء .

المادة ١٦ - أ (يمارس مجلس العمداء الصلاحيات المحددة في هذا القانون والانظمة الداخلية الخاصة للجامعة وتعليماتها وبصورة خاصة ما يلي :

- أ (الموافقة على خطط الدراسة .
- ب (منح الدرجات العلمية .
- ج (وضع تعليمات قبول الطلبة .
- د (انشاء كراسي الاستاذية .
- هـ (التنسيق بين اعمال الكليات فيما يتصل بالدروس والمحاضرات والبحوث العلمية وادارة الامتحانات .

هذه من الاصل

و (تعيين أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم والنظر بأوضاعهم الوظيفية المختلفة من اعارة وتدريب واجازة وغير ذلك في حدود الانظمة الداخلية الخاصة بذلك .
 ز (انشاء الاقسام ودمجها .

ح (دراسة الموضوعات التي يحيلها عليه رئيس الجامعة .

٢ (يعتبر مجلس العمدة مفوضاً حكماً بصلاحيات مجلس الجامعة اذا تعلق اجتماع مجلس الجامعة بنصائه القانوني لاسباب قاهرة يقدرها مجلس العمدة بعد الاستماع الى الاسباب المبررة التي يعرضها رئيس الجامعة .

المادة ١٧ - أ (يجب ان تتوفر في العميد الشروط الواجب توافرها لدى الاستاذ الا انه يجوز في السنوات الخمس الاولى من انشاء الكلية ان يكلف رئيس الجامعة بموافقة مجلس العمدة احد اعضاء هيئة التدريس القيام باعمال العمادة بحيث يمارس جميع اعمال العميد وصلاحياته . الى حين تعيين عميد اصلي وفقاً لاحكام هذا القانون .

ب (تنتهي خدمة العميد بالاستقالة او بتعيين عميد جديد عضواً عنه وفي كل الاحوال يستمر العميد في منصب الاستاذية .

المادة ١٨ - أ (عميد الكلية (أو المعهد) مسؤول عن ادارة شؤون الكلية (أو المعهد) التعليمية والادارية والمالية ، وبهذه الصفة يمارس جميع الحقوق والصلاحيات التي تضمن حسن سير العمل في الكلية بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون والانظمة الداخلية الخاصة للجامعة وتعليماتها . ويقدم الى رئاسة الجامعة ، في نهاية كل سنة جامعية ، تقريراً عن شؤون الكلية ونشاطاتها .

ب - العمدة الآخرون ، في غير الكليات والمعاهد ، يقومون بالاعمال والصلاحيات التي يكلفهم بها هذا القانون والانظمة الداخلية الخاصة للجامعة وتعليماتها ، الى جانب الاعمال الاخرى التي يكلفهم بها رئيس الجامعة .

المادة ١٩ - أ (يجوز ان يساعد عميد الكلية في مسؤولياته واعماله نائب العميد ويجب ان تتوفر في نائب العميد الشروط الواجب توافرها لدى الاستاذ ويتم تعيينه بقرار من رئيس الجامعة بناء على تنسيب من عميد الكلية .

ب - يتولى نائب العميد الاعمال التي يكلف بها بموجب احكام هذا القانون والانظمة الجامعية وتعليماتها الى جانب ما يكلفه به العميد من أعمال أخرى .

ج - يقوم نائب العميد مقام العميد في حال خلو منصبه او غيابه ويمكن للعميد ان يفوض نائبه بكل او بعض صلاحياته وخاصة في حالات الغياب والمرض .

المادة ٢٠ - أ (يؤلف مجلس الكلية من :-

١ (عميد الكلية

٢ (نائب العميد

٣ (رؤساء الاقسام

٤ (عضو هيئة تدريسية ينتخبه اعضاء كل قسم ، في مطلع كل عام جامعي ، لمدة سنة قابلة للتجديد .

ب (لعميد الكلية دعوة عدد من الموظفين او الخبراء للاستئناس بأرائهم عند الضرورة في مناقشات مجلس الكلية وذلك لمدة محددة او في موضوعات معينة .

المادة ٢١ - يختص مجلس الكلية بالامور التالية :-

أ - تقديم الاقتراحات الى مجلس العمدة حول الخطط الدراسية وشروط منح الدرجات العلمية وكل ما من شأنه النهوض بالكلية والجامعة .

ب - تنسيق المناهج التدريسية للمواد بين الاقسام المختلفة في الكلية .

ج - تشجيع وتنسيق نشاطات البحث العلمي في الاقسام المختلفة .

د - المذاكرة في نتائج الامتحانات وقرارها .

هـ - النظر في اقتراحات الاقسام حول توزيع الدروس والمحاضرات .

و - ابداء الرأي مباشرة او عن طريق لجان خاصة ، في اية موضوعات اخرى يعرضها العميد .

المادة ٢٢ - أ - لكل قسم من اقسام الكلية مجلس يتألف من رئيس القسم وجميع اعضاء هيئة التدريس فيه .

ب - يمارس مجلس القسم المسؤوليات والصلاحيات التالية :-

١ (تقديم الاقتراحات الى مجلس الكلية حول الخطط الدراسية في القسم وما من شأنه النهوض بالقسم والكلية .

٢ (تنسيق المناهج التدريسية للمواد في القسم .

٣ (تشجيع وتنسيق نشاطات البحث العلمي في القسم .

٤ (ابداء الرأي في الترقيات وطلبات التعيين لاعضاء هيئة التدريس او المحاضرين للقسم مع مراعاة عدم اشتراك عضو هيئة التدريس في النظر في الترقية او التعيين في مرتبة اعلى من مرتبته .

٥ (تقديم الاقتراحات حول توزيع الدروس والمحاضرات .

٦ (ابداء الرأي في اية موضوعات يعرضها عميد الكلية او رئيس القسم .

هذا هو الفصل

ج - رئيس القسم مسؤول عن حسن سير التدريس في قسمه بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون والانظمة الداخلية الخاصة للجامعة وتعليماتها .

د - يعين احد اساتذة القسم رئيسا له ، لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجامعة استنادا الى تنسيب العميد بعد الاستئناس برأي القسم ، الا انه يجوز في حالات خاصة يقدرها عميد الكلية ورئيس الجامعة ، تعيين احد اعضاء هيئة التدريس في القسم قائما باعمال رئيس القسم .

المادة ٢٣ - اعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم :

أ (الاساتذة

ب (الاساتذة المساعدون

ج (المدرسون

المادة ٢٤ - كل مجلس من المجالس الواردة في هذا القانون يدعى للاجتماع من قبل رئيسه او بناء على طلب خطي مقدم من ستة اعضاء من ذلك المجلس او بدعوة من رئيس الجامعة .

المادة ٢٥ - أ (يتألف النصاب القانوني لجلسة كل مجلس من المجالس الواردة في هذا القانون بحضور الاكثية المطلقة لعدد اعضاءه .

ب (تصدر القرارات لكل مجلس من المجالس الواردة في هذا القانون باصوات الاكثية المطلقة للحضور واذا تساوت الاصوات يكون صوت رئيس الجلسة هو المرجح .

المادة ٢٦ - يجوز الاعتراض على القرارات الصادرة عن أي مجلس الى المجلس الذي يعلوه تسلسلا ويكون القرار الصادر عن المجلس المعارض اليه قراراً قطعياً غير قابل للطعن امام اية جهة اخرى .

المادة ٢٧ - أ (يقسم نواب رئيس الجامعة والعمداء و اعضاء هيئة التدريس الاردنيون قبل مباشرتهم اعمالهم وكذلك المعينون منهم قبل نفاذ هذا القانون امام رئيس الجامعة اليمين التالية : -

« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للملك والوطن وان احافظ على شرف المهنة وان اقوم بواجبي بكل امانة واخلاص » .

ب (أما اعضاء مجلس الامناء الاردنيون ورئيس الجامعة فيقسمون اليمين داتها امام الملك .

ج (يقسم الاشخاص غير الاردنيين المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة امام رئيس الجامعة اليمين التالية : -

« اقسم بالله العظيم ان احافظ على شرف المهنة وان اقوم بواجبي بكل امانة واخلاص وان لا اقوم بأي عمل قولاً او فعلاً يتعارض مع سيادة وسلامة المملكة الاردنية الهاشمية وقوانينها وانظمتها » .

المادة ٢٨ - أ (للجامعة الاردنية (ميزانية مستقلة) خاصة بها يعيدها رئيس الجامعة ومجلس العمداء ويناقشها مجلس الجامعة ويقرها مجلس الامناء .

ب (تدبر الجامعة اموالها وتنفق منها وفق نظام يصدر بموجب احكام هذا القانون .

ج (تتكون مواد الجامعة من : -

(١) الرسوم الجامعية .

(٢) الرسوم القانونية لمصلحة الجامعة .

(٣) ريع اموالها المنقولة وغير المنقولة .

(٤) الهبات والاعانات والتبرعات والمنح الاخرى .

(٥) منحة سنوية تخصصها لها الحكومة .

(٦) اية مواد اخرى .

المادة ٢٩ - تعفي الجامعة الاردنية من الضرائب والرسوم والعوائد سواء آكانت حكومية أم بلدية وغيرها .

المادة ٣٠ - يتولى مراقبة وتدقيق حسابات الجامعة ديوان المحاسبة الا اذا ارتأى رئيس الجامعة غير ذلك فعندئذ يعين مجلس الامناء فاحص حسابات قانوني ويحدد اتمابه بتسبب من مجلس الجامعة .

المادة ٣١ - تحدد شروط واجراءات تعيين وترقية وتثبيت ونقل وقبول استقالة وانهاء خدمة اعضاء هيئة التدريس والمعارين والمتقاعدين والمعيدين والموظفين والمستخدمين وجميع العاملين في الجامعة في الجامعة وتعيين حقوقهم وواجباتهم الوظيفية والمالية وسائر الشؤون المتصلة بعملهم الجامعي بموجب نظام داخلي خاص يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٣٢ - تنظم نشاطات الطلاب الثقافية والاجتماعية والرياضية من قبل مجلس الجامعة .

المادة ٣٣ - أ (تصدر الانظمة الداخلية الخاصة « المالية » عن مجلس الامناء بناء على تنسيب من مجلس الجامعة .

ب (تصدر الانظمة الداخلية الخاصة (الاكاديمية) و (الادارية) عن مجلس الجامعة بناء على تنسيب من مجلس العمداء .

المادة ٣٤ - بالرغم مما ورد في هذا القانون من احكام يجوز ايضا تعليق الدراسة في الجامعة بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٣٥ - أ (يستمر العمل بالانظمة والتعليمات الجامعية المعمول بها حين صدور هذا القانون الى ان تصدر الانظمة الداخلية الخاصة او التعليمات الجديدة التي تلغيا او تعدلها .

ب (يلغى هذا القانون قانون الجامعة رقم (١٧) لسنة ١٩٦٤ .

المادة ٣٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا تمت الاصل

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

معالي الرئيس
أتقدم بالشكر لمعاليك وللأخوان أعضاء المجلس
الكريم على ترحيبهم بالحكومة وإن الحكومة بثقة
الحسين وتمنيات الأخوان وترحيبهم ستكون مع هذا
المجلس كما عهدتموها وكما نعدكم عند حسن ظنكم
تعاوناً وأخوة وحفظاً على المصلحة العامة ومصلحة
العرش والبلد والنظام .

الشيء الآخر أرجو من معالي الرئيس أن يحدد
للحكومة يوماً مقدماً فيه برنامجها وبيانها الوزاري في
موعد لا يتجاوز الخامس عشر من الشهر القادم
وذلك تنفيذاً للدستور والزاماً تلزم به .

السيد المفلح نائب عمان

يا دولة الرئيس أعطيناك إياها الآن .

السيد الرئيس

ستحددنا فيما بعد .

٥ - تلاوة مشاريع القوانين الواردة من
من الحكومة وأحالتها إلى اللجان المختصة

السيد الرئيس

تلى الكتب ومشاريع القوانين الواردة .

(١)

السيد الأمين العام

الرقم ١/٣٠/١٠٧١٥

التاريخ ١٩٧٢/٨/١٤

معالي رئيس مجلس النواب

أبشركم بـ ١٢٠ نسخة من مشروع القانون
المعدل لقانون إدارة القرى لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي
أقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ

١٩٧٢/٨/٩ مع الأسباب الموجبة له ، رجاء إحالته
إلى مجلس النواب للنظر في إقراره .
واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
أحمد اللوزي

الأسباب الموجبة

حيث أن محكمة العدل العليا قضت بعدم
دستورية الأوامر التي يصدرها وزير الداخلية للشؤون
البلدية والقروية باستيفاء أصناف العوائد التي يحق
للمجالس القروية فرضها وفقاً لأحكام المادة (١٢)
من قانون إدارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤
المرعي الإجراء وبما يترتب على تنفيذ هذا القرار
حق المكلفين باسترداد ما جبي لحساب المجالس
القروية منذ نفاذ القانون حتى الآن فيما لو أقام كل
منهم دعوى باسترداد غير المستحق قانوناً .

لذا وجد من الضروري وضع هذا التعديل
وتفادياً لثل هذه المطالبات التي يخشى معها وقوع
صناديق المجالس القروية في أزمت مالية أو الدخول
في إجراءات قضائية خاسرة .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون إدارة القرى

المادة ١- يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون
إدارة القرى لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون
إدارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ المشار
إليه فيما يلي في القانون الأصلي وما طرأ عليه
من تعديل بقوانين وأخذ ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الخامسة ٢٨ آب ١٩٧٢ ١٥٢٢

المادة ٢- يلغى ما جاء في المادة (١٢) من القانون
الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ١٢ - يصدر مجلس الوزراء
أنظمة تحدد أصناف العوائد التي يحق
للمجالس القروية فرضها بما في ذلك
الضريبة الشخصية وطرق الاعتراض عليها .

المادة ٣- تعتبر العوائد والضرائب الشخصية المستوفاة
حتى نفاذ هذا التعديل كأنها تحققمت بخوجه
ويستثنى من ذلك الرسوم التي تقرر ردها
بأحكام قضائية قطعية .

المادة ٤- رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والداخلية
للشؤون البلدية والقروية مكلفون بتنفيذ
أحكام هذا القانون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالة هذا المشروع

على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

السيد الأمين العام

الرقم : م/١٠٩٣١/٧٨

التاريخ : ١٩٧٢/٨/١٩

معالي رئيس مجلس النواب

أبشركم بـ ١٢٠ نسخة من مشروع قانون
معدل لقانون مناطق الانشاءات خارج حدود
البلديات لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي أقره مجلس

رئيس الوزراء
أحمد اللوزي

الاسباب الموجبة

وجد من الضروري وضع هذا التعديل
للاسباب التالية :

١ - كثرة الانشاءات التي تنشأ خارج حدود
البلديات والمجالس القروية بشكل عشوائي وعلى
جوانب الطرق الرئيسية وإن التعديل سيسمح للجهات
المختصة بمراقبتها وتنظيمها .

٢ - أن عددا كبيرا من هذه الانشاءات
تكون عبارة عن ابنية مؤقتة من الزينكو والتلك
الصدئ أو من براميل الاسفلت الفارغة المختلفة عن
مشاريع صيانة الطرق التي تقوم بها وزارة الأشغال
العامة مما يشوه منظر الطرق الرئيسية في البلاد خاصة
وإن بعضها مهم من الناحية السياحية والمصلحة العامة
تتطلب تجميل المساحات المجاورة مما يساعد وزارة
السياحة في انجاح مشاريعها الخاصة بهذا الصدد .

٣ - كما أن وضع مخططات تنظيم جديدة
للمناطق التي لم يشملها التنظيم حتى الآن وخصيصا
في المناطق المجاورة لحدود البلديات والمجالس القروية
قد يتسبب عنه بعض المشاكل وخاصة ما يتعلق بأدوار
التصريف للملكي الانشاءات وهذا التعديل يعني عن
ذلك إذا تمت مراقبة هذه الانشاءات بصورة سليمة .

مجلس النواب